الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل:
التحديات والاستراتيجيات

عبد الوهاب عمروش

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، جامعة بومرداس

مقدمة:

تعرف منطقة المغرب العربي اهتماما متزايدا في النقاشات الأمنية المطروحة على كل من طاولة الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، ولعل الموقع الاستراتيجي البالغ الأهمية لمنطقة المغرب العربي التي تمثل منطقة تقاطع الحضارات وممرا رئيسيا نحو الصحراء الكبرى وغناها بالموارد الطبيعية، وكذلك الموارد البشرية كالقوة العاملة والتي سوف تبلغ نسبة السكان ما دون 25سنة 2050 نسبة 75 بالمائة من سكان المنطقة، هذا بالإضافة إلى التحولات الكبيرة في المنطقة من تغيير النظام في ليبيا وتونس، والإصلاحات السياسية في كل من الجزائر والمغرب،وتصاعد التيارات الإسلامية وتزايد تهديدات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميون شاطها في منطقة النزاع الصحراء الغربية،والجماعات الانفصالية في مالي، كما تشهد المنطقة تنامي ظواهر الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب السلاح من ليبيا نحو الصحراء، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية، كل هذه المخاطر أدت بالضفة الشمالية للمتوسط في التفكير الجدي في مواجهة هذه التحديات عن طريق مبادرات كلمن الشراكة الاقتصادية والحوار مع حلف الشمال الأطلسي، كذلك الحوار الاستراتيجي للولايات المتحدة مع كل من المغرب والجزائر.

إلا أن سبل التعاون في المستقبل بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي وحلف الشمال الأطلسي يعرف انقساما في وجهات النظر بين أولوية التعاون الأمني والعسكري وتغليب الاستقرار على التنمية والتعاون الاقتصادي الاجتماعي في إطار مقاربة إنسانية شاملة تضمن مصالح ضفتي المتوسط.

ومنهن طرح الإشكالية التالية:

باعتبار أن دول المغرب العربي ومنطقة الساحل منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لحلف الشمال الأطلسي، ما هي التحديات التي تعرفها هذه المنطقة،وما هو دور الولايات المتحدة وفرنسا حيال فشل الدولة في مالي؟

يمكن معالجة هذه الإشكالية بالاعتماد على الفرضيات التالية:

لعب الجزائر دور فاعل رئيسيفي عمقها الاستراتيجي(مالي ودول الساحل) يحول دون تدخل حلف الشمال الأطلسي (الولايات المتحدة، فرنسا) في المنطقة.

تعتبر المقاربة الشاملة القائمة على تجسيد التنمية في منطقة المغرب العربي والساحل والتوزيع العادل للثروة مع التنسيق الأمني بين دول المنطقة هي السبيل الأفضل لتحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي في المنطقة .

المحور الأول :التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعيةفيدول المغرب العربي

على غرار باقي الدول العربية التي تأثرت بموجة الاحتجاجات التي صاحبها سقوط العديد من الأنظمة، فإن منطقة المغرب العربي بدورها تأثرت بشكل كبير جراء هذه التحولات السياسية خاصة وأنها شهدت سقوط نظامين سياسيين في كل من تونس وليبيا، وهو ما أصبح يفرض جملة من التحديات الخطيرة التي أصبح على دول المنطقة تكييف سياساتها الخارجية بشكل يستجيب لهذه التحديات،ويمكن أن نبرز جملة هذه التحديات وفق ما يلي:

أولا :التحديات القيمية:

يعتبر وصول الإسلاميين إلى السلطة من أكبر التحديات التي تواجه الدول المغاربية فيرسم سياسة خارجية تضمن مصالح هذه الدول،من دون تخوف غربي من تصاعد التطرف وضرب المصالح الغربية في المنطقة .فوصول حزب النهضة إلى البرلمان في تونس بنسبة 40 بالمائة من الأصوات، كما صوت الشعب المغربي لصالح حزب العدالة والتنمية بنسبة 27بالمائة من الأصوات وتم تشكيل الحكومة بقيادة عبد الإله بن كيران، هذا بالإضافة إلى مطالبة القبائل الليبية بتطبيق الشريعة في نظام الحكم، كما هو الحال بالنسبة لموريتانيا .كما قررت حركة مجتمع السلم في الجزائر التخلي عن التحالف الرئاسي والتموقع في المعارضة،وأسست تحالف مع أحزاب إسلامية حركة النهضة والإصلاح تسمى التحالف الأخضر للحصول على الأغلبية في تشريعيات ماي 2012[1].

ولعلمن الأسباب الرئيسية لوصول الإسلاميين إلى الحكم وعقدها لتحالفات مع أحزاب أخرى،هو اعتماد الأحزاب الإسلامية على برامج تعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية والحفاظ على الهوية، والتنمية، على شاكلة النموذج التركي بزعامة حزب العدالة والتنمية،هذا النموذج للإسلام العصري الذي تقدمه الولايات المتحدة على أنه ينبذ التطرف ويحترم حقوق الإنسان، وممكن أن يتعايش مع الكيان الصهيوني في إطار ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير.فما على الدول الأوروبية المجاورة إلا الترقب والحكم على أفعال هذه الحكومات الجديدة ومن ثم الحكم عليها إن كانت ديمقراطية أم تكرس الرجعية والتخلف .وبالتالي التأكد من صحة نظرية صدام الحضارات[2].

(1)- تونس تقارير،"**آلاف المتظاهرين يطالبون بإدراج الشريعة في تونس كمصدر أساسي لتشرع الدستور**"،**جريدة القدس العربي**، 18 مارس 2012.

(2)-مهاري دايلي مارو؛ إيمبيت غيتاشيو أبات،"**تقرير عن القمة الثامنة عشر للاتحاد الإفريقي وتحديات الثورات العربية**"،قطر :مركز الجزيرة للدراسات، فيفري2012، على الرابط: www.studies.aljazeera.net،ص5.

ثانيا :التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

تعتبر الاقتصاديات الضعيفة للدول المغاربية وغياب العدالة في توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية العامل الأساسي في تفجير الثورات، إلا أنه بالرغم من رحيل الزعامات التقليدية والعائلات الحاكمة التي تحوز على الثروة والامتيازات، تدهورت اقتصاديات هذه الدول بشكل كبير .وهذا نتيجة النهب المتوحش للموارد للفئات الحاكمة سابقا، وغياب خطط فعالة لاحتواء العدد الهائل من مطالب الشغل من حاملي الشهادات.

فعلى سبيل المثال يعيش واحد من أصل خمسة مغاربة تحت خط الفقر أي بأقل من دولارين في اليوم،في المقابل مازال اقتصاد الجزائر يعيش حالة من التبعية المطلقة لتصدير المحروقات وتقلبات أسعار النفط، هذا ما يشكل تهديد الاستقرار اجتماعي واقتصادي، وتزايد الفقر بشكل كبير في المناطق الداخلية[1].

كما بلغ معدل البطالة في تونس سنة 2010حوالي 14في المائة، ويفوق ضعف هذه النسبة في الفئات أقل من 25سنة .فالثورة في تونس أدت إلى تراجع مداخيل قطاع السياحة بنسبة 40 بالمائة نتيجة تخوف السياح من غياب الأمن والفوضى،كما تأثر الاقتصاد التونسي من الثورة في ليبيا كون هذه الأخيرة من أهم المستوردين للمنتوجات التونسية.

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فإن دول المغرب العربي لا تزال تعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الاقتصادي الأول، باعتبار أوربا المنطقة الأقرب جغرافيا والتي يرتبط معه باتفاقيات إطار تنظم فضاءات التعاون الاقتصادي، وذلك في مقابل جمود اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية،ومنظمة المؤتمر الإسلامي، هذا بالإضافة إلى وجود معطى جديد هو المنافسة الاقتصادية الأمريكية للكيان الأوربي على المنطقة المغاربية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار الأمريكي في المنطقة ردا عن سيطرة أوربا على المنطقة الإفريقية التي تعتبرها من منظور استراتيجي بمثابة حديقة خلفية لها.

ثالثا :التحديات الأمنية

عرفت المنطقة المغاربية تدهورا خطيرا بعد اندلاع الثورة في ليبيا وانتشار فوضى السلاح في كل مكان، مما أدى إلى توظيفه في مطالب فدرالية والمشاركة في السلطة مثل ما حدث مع قبيلة الزنتان التي ربطت تسليم سيف الإسلام القذافي بالحصول على حقيبة وزير الدفاع في حكومة عبد الجليل.

(1)-Gregory White, "**The16 Maghreb's Subordinate Position in The Worlds Political economy**", **Middle east Policy**, US: Blackwell publishing, N° 7, winter 2007. P. 5.

كما أدت الفوضى الأمنية إلى تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مالي ونيجر واستعماله من طرف الجماعات المتطرفة في مالي، والتي عرفت تدهورا خطيرا بعد الانقلاب العسكري على النظام، وما ترتب عليه من ظهور جماعة الأزواد المحسوبة على قبائل الطوارق في الشمال التي رفعت السلاح في وجه النظام وطالبت بالانفصال في الشمال، وبالفعل أحكمت سيطرتها على أهم المدن في الشمال غاو وتومبوكتو وكيدال[1].

وفي ظل هذا الانزلاق الخطير قامت جماعات متطرفة باقتحام قنصلية الجزائر في غاو وأخذت ستة موظفين جزائريين كرهائن، في انتظار تقديم شروط ومساومات لإطلاق صراحهم .هذه الجماعة التي يرجح أن لها علاقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي ينشط بسهولة في المناطق الصحراوية الصعبة لمنطقة الساحل، والذي يحصل على الدعم المادي من الفدية لقاء تسليم الرهائن للدول الغربية، وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر .ويمكن ربط الأحداث الجارية في دول المغرب العربي ب التهديدات الأمنية في جنوبه أو ما يعرف بمنطقة الساحل، هذه المنطقة التي يعيش سكانها على أرض غنية بالموارد الطبيعية كاليورانيوم في النيجر والنفط في مالي والموارد المنجمية والثروات السمكية في موريتانيا، إلا أن المفارقة أن هؤلاء السكان يعتبرون من أكثر السكان فقرا في العالم.

بالرغم من ذلك لا تخفي القوى الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا والصين اهتمامها بمنطقة الساحل وتريد حصتها من الموارد في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، خصوصا فرنسا التي تملك قواعد عسكرية في النيجر،والولايات المتحدة التي تريد إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بإفريقياAFRICOM في إحدى دول الساحل.

1-الجريمة المنظمة والتهريب:

فعلى سبيل المثال تعرف الجزائر تصاعدا كبيرا في حجم وخطورة الجرائم،حيث تم تسجيل ما بين 73 بالمائة من الموقوفين من طرف الأمن يحملون أسلحة،و 65بالمائة يدمنون على المخدرات .بالإضافة إلى قضية اختطاف والي ولاية تمنراست من طرف شباب مسلحين ينتمون إلى عائلات سجناء متورطين في قضايا إرهابية، ومحاولتهم دخول الأراضي الليبية، لكن السلطات الأمنية للبلدين قامت بعمليات تنسيق عسكرية على مستوى قيادات الأركان واسترجاع الرهينة.

(1)-بدر حسن الشافعي،"**هل انقلاب مالي الطريق أمام الربيع العربي**"، على الرابط: www.siyassa.org.eg، 28 مارس 2012.

2-تصاعد التيارات الجهادية وارتباطها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

بعد اندلاع الثورات العربية حاول تنظيم القاعدة احتواء الحركات الشبانية من خلال المواقع الجهادية ومواقع التواصل الاجتماعي، لكن الشيء الملاحظ أن أغلب الشباب في هذه الثورات لا ينتمون إلى تيارات دينية سلفية، بل يطالبون بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال ساند أيمن الظواهري خليفة بن لادن الثورة التونسية والليبية والمصرية في جوان2011،محاولا ركوب القطار الذي انطلق منذ فترة .ودعا إلى إسقاط هذه الأنظمة العميلة للولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان الحرب عليها من خلال توظيف هذه الثورات العربية .كما عملت التنظيمات الجهادية كحركة التوحيد والجهاد على خلق ثورات مضادة ضد الحكومات الإسلامية المعتدلة المستعدة للتعامل مع الدول الغربية في إطار سلمي[1].

وفي ظل هذه الظروف الراهنة تعرف المنطقة المغاربية تقاربا ووعيا سياسيا بحجم التحولات التي تشهدها المنطقة إلى جانب الآثار السلبية المترتبة عن هذه الثورات،كتدهور الأوضاع الاقتصادية في كل من ليبيا وتونس، والضغوطات الشعبية المغربية المطالبة بفتح الحدود مع الجزائر للاستفادة من حجم السوق في الجزائر التي تعرف ارتفاعا فاحشا في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، هذه المواد خصوصا الفلاحية التي هي موجودة بوفرة لدى المغرب، وهذا ما أدى بالحكومة الإسلامية في المغرب إلى الإعلان عن رغبتها في تفعيل اتحاد المغرب العربي وفتح الحدود مع الجزائر، لكن هذه الأخيرة تربط فتح الحدود بملف الصحراء الغربية وضرورة منح الاستقلال للصحراويين وتطبيق المغرب لقرارات الشرعية الدولية، في المقابل تتخوف الجزائر من إدخال كميات هائلة من المخدرات في حدودها الغربية باعتبار المغرب المنتج الأول للحشيش في العالم[2].

وفي نفس السياق يدعو منصف المرزوقي الرئيس التونسي الجديد إلى معالجة المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تعيشها المنطقة المغاربية من خلال تعميق التعاون بين الدول المغاربية من خلال تفعيل اتحاد المغرب العربي، وهذا ما أكد عليه من خلال زياراته الأخيرة لكل من المغرب والجزائر،ودعا إلى عقد قمة مغاربية في تونس نهاية السنة.

ولا تختلف الجزائر عن الرغبة التونسية والمغربية في إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي لمواجهة التحديات الجديدة في المنطقة، باعتبار مطلب الوحدة هو من صميم روح التضامن بين الشعوب المغاربية وإيمانا منها بوحدة المصير، إلا أن الجزائر ومن منطلق شساعة حدودها تعطي أولوية لمعالجة

(1)- Institut Thomas More, « **L'union européenne et le Maghreb : quel engagement un an après le printemps arabe?** », 2eme rapport sur la sécurité durable au maghreb, fevrier 2012. www.institut-thomas-more.org

(2)-يحي زبير ،"**حوار لـ: صوت الأحرار**"،**جريدة صوت الأحرار**، الجزائر، 12 ماي 2009.

التحديات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة، والتهريب، والاتجار بالبشر وظاهرة الهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات التي تكلف خزينة الدولة تكاليف باهظة لا تستطيع تحملها بمفردها[1].

3- فشل الدولة في مالي

تعرف الدولة الفاشلة هي تلك التي لا تستطيع السيطرة على كامل أقاليمها،وغير قادرة على احتكار العنف في يد الأجهزة النظامية، وتنتشر بها الجماعات المسلحة التي تعمل على حماية المصالح الإثنية والعرقية، كما يغيب حكم القانون وينتشر الفساد في الحكومة، وتصبح هذه الأخيرة غير قادرة على توزيع الموارد الأساسية لجميع السكان، وبالتالي ندرة الموارد تؤدي إلى الصراع المسلح[2].

تعتبر مالي من بين أفقر الدول الإفريقية وهذا لعدة عوامل أهمها جغرافية كون أغلب أقاليمها صحراء قاحلة تتميز بقلة المياه في الشمال، وندرة في الموارد الرئيسية فقد بلغ عدد السكان في مالي أكثر من 13.4 مليون نسمة بمعدل نمو يفوق2.4%،وتحتل مالي المرتبة 160 عالميا حسب ترتيب الأممالمتحدة للتنمية الإنسانية لسنة2010،تليها بوركينافاسو بالمرتبة161،وتحتل التشاد المرتبة 163،أما النيجر ففي المرتبة167،كما يعد نصيب الفرد من إجمالي الدخل من أدنى النسب في العالم بحوالي 688 دولار سنويا أي ما يعدل 2,5 دولار يوميا، ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة لدى الكبار نسبة26.2%،وتسجل نسبة الإنفاق العسكري في مالي نسبة1 ،9%من الناتج المحلي الإجمالي ونسب3 ،8%و2،9%على كل من التعليم والصحة على التوالي، وهذا نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي يسجل 8,7 مليار دولار سنويا[3].

وتعتبر مالي إحدى الدول الواقعة في منطقة الساحل بالإضافة إلى كل من الجزائر والنيجر وموريتانيا، والتشاد والسودان،وبوركينافاسو، هذه المناطق الصحراوية الشاسعة تتميز بقلة المياه والغطاء النباتي تعرف تهديدات بيئة حقيقية كسوء التغذية التي تشكل ما بين 10 إلى14%من نسبة السكان منطقة الساحل، ففي سنة 2012 تم إحصاء 18 ملايين شخص يعانون من سوء التغذية، 700000في موريتانيا و 1,6مليون نسمة في التشاد و 5,5مليون في النيجر[4].

---

(1)-محمود معروف، ،"**وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي اختتموا اجتماعاتهم بالرباط ...والقمة المقبلة قبل نهاية2012**"،**القدس العربي**،19 فيفري 2012.

(2)-عبد الوهاب عمروش،"**الدولة المنهارة :قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول**"،**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد (189)،جويلية 2012، ص24.

(3)-Stewart Prest; John Gazo ; Davide Carment, "**Conference on Canada's Policy Towards Fragile, Failed and Dangerous States: Working out strategies for strengthening fragile states- the British, American and German experience**." www.carleton.ca/cifp, 2005, p. 30.

(4)-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2010الثروة الحقيقية للأمم :مسارات إلى التنمية البشرية،نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2010،ص.213 -147 :

وتعرف مالي اضطرابات سياسية حادة خصوصا بعد الانقلاب العسكري على الرئيس وتعيين حكومة انتقالية، ولعل شمال مالي الغني بالموارد الطبيعية كالنفط واليورانيوم هو ساحة صراع بين الجماعات الانفصالية الموالية لقبائل الطوارق والحكومة في بماكو، بحجة أن الحكومة لم تعمل على توزيع الثروة بشكل عادل بين الشمال الغني بالموارد الطبيعية، والفقير من حيث غياب شبه تام للتنمية مقارنة مع الجنوب الذي يعرف وفرة نسبية للمياه وتطورا للبنية التحتية والمنشآت والبرامج التنموية القريبة من الحكومة.

هذا الصراع في شمال خلق أزمات غذائية وإنسانية بفعل غياب شبه تام لسلطة الدولة وحكم الجماعات الإسلامية لها أنتج موجات النازحين داخلي100000،واللاجئين المقدر عددهم حوالي 160000 موزعين على دول الجوار الفقيرة أساسا كبوركينافاسو والنيجر وموريتانيا، باستثناء الجزائر الدولة القوية نسبيا والتي تملك من الموارد ما يمكنها من مجابهة هذا النوع من الأزمات،وهذا بفعل الوفرة المالية من عائدات النفط التي تعرف ارتفاعا مؤقتا هذه السنوات الأخيرة[1].

ولعل تدهور الأوضاع في مالي أدى إلى انتشار العديد من أعراض الدولة الفاشلة غير القادرة على مراقبة جميع أقاليمها، ولامركزية السلاح في يد السلطة، والانفلات الأمني وانتشار الفساد في المنطقة.

فشمال مالي يعتبر منطقة عبور مهمة للمخدرات خصوصا الكوكايين المقدر قيمته بـ 1,8 مليار دولار القادم من أمريكا اللاتينية عبر غينيا والسنغال ومالي نحو أوربا والدول العربية، كما هو الحال بالنسبة للحشيش المنتج في المغرب والذي يدر على المهربين ما قيمته 12 مليار دولار، والذي يهرب أساسا للدول الأوروبية باعتبارها المستهلك الرئيسي للحشيش المغربي[2].

كما شهدت منطقة الساحل ومالي على وجه الخصوص عمليات تهريب واسعة للسلاح من ليبيا إلى دول إفريقيا وهذا بعد زوال نظام القذافي،فتتواجد في منطقة الساحل حوالي 81000 قطعة سلاح كلاشينكوف، بالإضافة إلى تهريب صواريخ أرض جو وألغام مضادة للدبابات وأسلحة نصف ثقيلة من ليبيا، وقد أعلن أحد المسؤولين في النيجر أن المرتزقة النيجيريين الذين كان يعملون لصالح القذافي عادوا إلى النيجر محملين بالأسلحة وتم مصادرة أسلحة الربع ¼ منهم فقط، هذا ما يشير إلى انتشار رهيب للأسلحة ومؤشر على تزايد معدلات الجريمة والإرهاب في المنطقة[3].

(1)- Group de travail regional sécurité Alimentaire et Nutrition, Document stratégique version 2012 Plan de réponse face a la crise alimentaire et nutritionnelle au sahel, Dakar : FAO, 2012, p. 8.

(2)-Word Bank, Sahel Drought Situation Report N° 5: Burkina Faso, Chad, Mauritania, Mali, Niger: www.wordbank.org, april2012, p. 1.

(3)- Institut thomas more,"**Pour une Sécurité durable au Maghreb: Rapport spécial**".Paris: avril 2010, p. 15.

كما أن إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتالGSPCفي الجزائر تدويل العمليات الإرهابية من خلال انضمامها إلى تنظيم القاعدة وتغيير اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI سنة 2007،وبالتالي التنسيق مع الجماعات الإرهابية الأخرى كالشباب في الصومال ومنظمة بوكو حرام في نيجيريا، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MOJWA وهي جماعة من الشباب المنفصلين عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحركة الوطنية لتحرير الأزوادMNLA في شمال مالي . وتشير التقديرات أن عدد المقاتلين في الجماعات الإسلامية في ارتفاع كبير مابين 200 و800مقاتل أغلبهم من العرب وقبائل الطوارق موزعين عبر الصحراء[1].

تعرف الجريمة المنظمة تصاعدا كبيرا في المنطقة فقد سجل في السنتين الأخيرتين حوالي 100 هجوم إرهابي وهو اليوم في تضاعف، ولعل السبب الرئيسي في هذا التدهور الأمني في المنطقة هو غياب ردود فعل قوية من حكومات دول الساحل، وعدم قدرتها على مراقبة المناطق الصحراوية الشاسعة، كما أن أجهزة الأمن تتميز بضعف قدراتها وتدريبها للمواجهة هذه التهديدات[2]. فيذهب المراقبين للأوضاع في منطقة الساحل أن تهريب السلع والفساد وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة تعتبر التهديد الفعلي مقارنة مع الجماعات الإرهابية الموجودة في الصحراء البعيدة عن المناطق العمرانية.

وتعتبر أموال الفدية التي تقدمها الحكومات الغربية مقابل تحرير رعاياها من أيدي للجماعات المسلحة مصدر تمويل رئيسي لهذه الجماعات، فقد طلب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 30 مليون أورو مقابل تحرير 3 رعايا إسبان، وبالتالي تعتمد هذه الجماعات على تمويل 90% من نشاطاتها على أموال الفدية والمقدرة إجمالا بـ 50 مليون أورو، وهذا ما ترفضه الجزائر جملة وتفصيلا،وتطالب بتجريم دفع الفدية في العديد من المناسبات[3].

وأمام تفاقم الأزمة في منطقة الساحل وفي شمال المالي خصوصا عملت دول الجوار على رأسها الجزائر ومنظمةCEDEAOوكلمن الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا والولايات المتحدة على الشروع في العديد من المبادرات المتباينة، لمواجهة التهديدات الأمنية واحتواء الأزمات الإنسانية .

(1)- Kalilou Sidibé, "**Security Management in northern Mali: Criminal Networks and conflict resolution Mechanisms**". UK: Institute of development studies, research report Vol. 2012, N° 77. www.ids.ac.uk/ids/bookshop. p. 18.

(2)- **Ibid**, p. 28.

(3)- Wolfram Lacher, **Organized crime and terorism in the Sahel drivers: Actors, options**. Germany: German Institute For International And security Affairs, March 2007. www.swp-berlin.org, p. 2.

الخريطة رقم(1) تبين التوزيع الجغرافي للدول الفاشلة حسب مؤشرات سنة 2012[1].

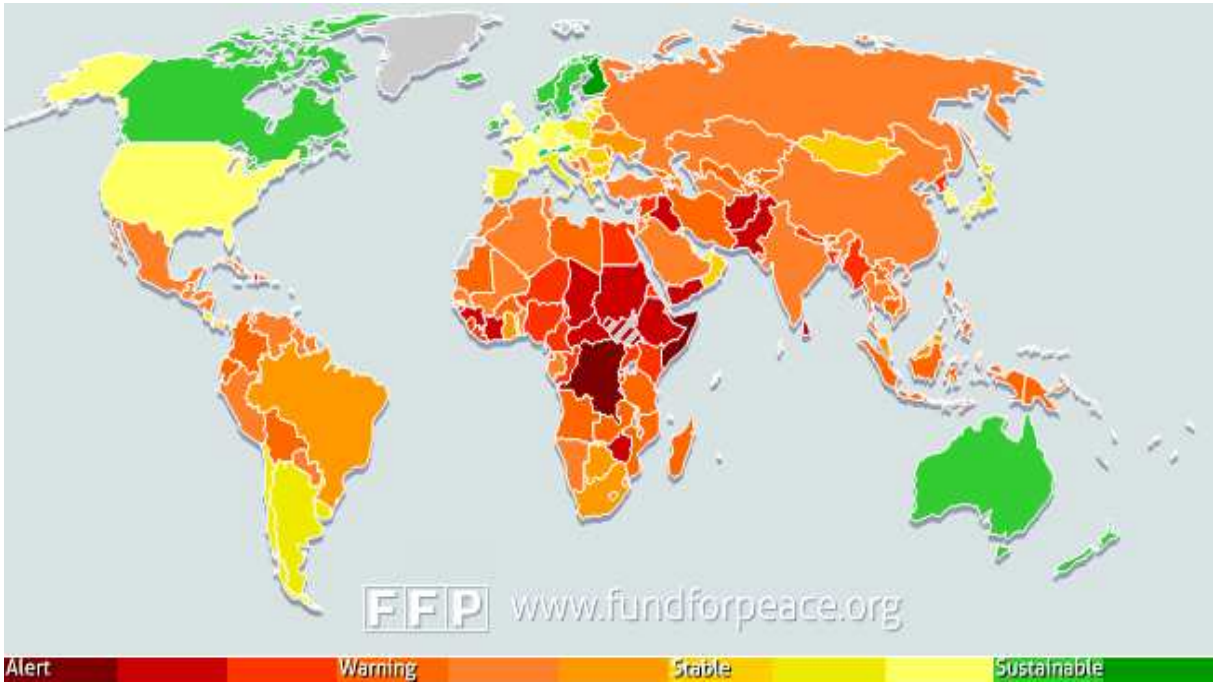

عموما تأخذ مالي في ترتيب الدول الفاشلة لسنة 2012 المرتبة79،ومرتبة متقدمة مقارنة مع الدول الأكثر فشلا كالتشاد المرتبة4 ،والنيجر المرتبة18 ،موريتانيا38 ،ليبيا المرتبة50 ،وبالرغم من كون الجزائر تحظى باستقرار مقارنة مع مالي إلا أنها تحتل مرتبة أدنى من مالي أي المرتبة77 ،وهذا ما يدعو إلى الشك في مصداقية البيانات الموظفة حسب المشرفين على هذه المقاربة النظرية.

المحور الثاني: الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب في مالي:

أولا :الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل

تبدي الولايات المتحدة اهتماما متزايدا بإفريقيا كمناطق نفوذ جديدة بعد تدهور الأوضاع الأمنية بعد الحرب على العراق،ومشكلة الشرق الأوسط المتمثلة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولعل الاكتشافات المتتالية لمنابع النفط واليورانيوم في كل من السودان ومالي ونيجيريا، والطلب العالمي

(1)- www.Foreignpolicy.com

المتزايد على النفط أدى بهذه الدولة السعي نحو أعادة التموقع في إفريقيا، وإقامة قواعد عسكرية بها، تجسيدا لهيمنة الولايات المتحدة على العالم[1].

فقد أطلقت الولايات المتحدة سنة 2002 مبادرة دول الساحلPSIوخصصت برنامج قدره 8 مليون دولار لتشكيل قوة عسكرية مشكلة من 150 جندي من التشاد ومالي وموريتانيا والنيجر،وتدريبهم على محاربة الإرهاب، وفي سنة 2005 تم استبدال هذا المشروع بمبادرة الشراكة عبر الصحراء لمحاربة الإرهابTSCTP ،ويضم إضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر وتونس، والمغرب ونيجيريا وبوركينافاسو، والسنغال، وهذا إدراكا من الولايات المتحدة بالدور الإقليمي الرئيسي للجزائر في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، باعتبارها تملك زمام الأمور في المنطقة[2].

في إطار مبادرة TSCTP قام السفير الأمريكي بتقديم 9 مليون دولار في شكل معدات وأسلحة للقوات المالية،وعموما يقدر حجم الدعم الأمريكي من سنة 2005 إلى 2009 في إطار هذه المبادرة 490 مليون دولار، إلا أن هذه الجهود المبذولة غير كافية خصوصا وأن منطقة الساحل تضم دولا من أفقر الدول في العالم وتحتاج إلى مساعدات وبرامج تنموية كبيرة لتحقيق الاستقرار في المنطقة[3].

ويشير المتتبعون للأوضاع الأمنية في الساحل إلى أن اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي بليبيا في أكتوبر 2012 أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف نشاطها الإستخباراتي في شمال إفريقيا،خوفا من عمليات مشابهة وتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، هذا ما يؤدي إلى القول إلى احتمال تدخل عسكري في مالي،وهي فرصة سانحة لإقامة قواعد عسكرية لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة،ويعتبر الخبراء الاستراتيجيين أن أي تدخل أجنبي في المنطقة سوف يؤدي إلى أفغنة مالي وجعل الجزائر باكستان إفريقيا[4].

إلا أن الموقف الأمريكي من تواجد قوات أجنبية في المنطقة ما يزال غامضا بالنظر إلى تصريحات قائد أفريكوم الجنرال كارتر هام في الجزائر، بأن الولايات المتحدة ترفض التدخل الدولي في المنطقة

(1)- Antonin Tisseron, **Après la chute de Kadhafi La bande sahélo saharienne entre jeux de puissance et logiques de nuisance**, Paris : institut Thomas more, 30 septembre 2011.www.institut-thomas-more.org, p. 3.

(2)- خيري عبد الرزاق جاسم،"**قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية**"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:(21)،2009 ،ص94.

(3)-Antonin Tisseron, **Lutte contre l'insécurité au Sahel Quelle plus-value pour la nouvelle stratégie européenne**?. Paris : institut Thomas more, 26 mars 2012.www.institut-thomas-more.org, p. 2.

(4)- Tisseron, **Op.Cit**., p. 3.

وتفضل الحل السياسي بين الماليين، وإعادة الشرعية للحكم، مع اعترافه بأن الأزمة في مالي معقدة ومركبة، وهذا ما يدعو إلى الشك في مدى مصداقية هذا الموقف الأمريكي المتحفظ[1].

إلا أن واقع التدخل الأجنبي بقيادة فرنسا دعى إلى ضرورة دعم لوجستي أمريكي، والأخطر من ذلك تحليق طائرات أمريكية من دون طيار في شمال مالي، والتي هي مؤشر قوي على إمكانية تدخل أمريكي في المنطقة كون الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة عسكريا على فرنسا.

الخريطة رقم(2) توضح نشاطات الجماعات الإرهابية والتهريب في منطقة الساحل[2].

ثانيا :الأطماع الفرنسية التاريخية في منطقة الساحل

تعتبر فرنسا القوة الفرنسية الأجنبية الأكثر نشاطا في منطقة المغرب العربي والساحل وهذا لرغبتها في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، فعلى سبيل المثال لدى فرنسا أكبر قاعدة عسكرية في النيجر، أين تحكم سيطرتها على منابع اليورانيوم الذي يمول40%من الطاقة في فرنسا والحصول

(1)-محمد مسلم،"**أفغنة مالي سيجعل من الجزائر باكستان إفريقيا**"،**جريدة الشروق**،26 سبتمبر 2012.

(2)- www.cimicweb.org

على أسواق كبيرة لمنتجاتها، فقد عملت فرنسا دائما على تقديم الدعم العسكري لكل من موريتانيا ومالي والنيجر وتمويل عمليات التدريب[1].

ولتدعيم سيطرتها على المنطقة وإعطائها صفة الشرعية تعمل من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي،فكون الطبيعة تأبى الفراغ يعمل هذا الاتحاد أن يلعب الدور الاقتصادي الرئيسي في منطقة الساحل، من خلال مبادرات حسن الجوار والدعم السياسي لحكومات دولا لمنطقة.

ففي أكتوبر 2009 اجتمع تدول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين لتقدير ضرورة تعزيز قدرات دول منطقة الساحل .هذا الاجتماع توج بإعلان استراتيجية أوروبية في الساحل سنة2011 ،ولعل هذا الالتزام الأوروبي جاء في إطار مقاربة أمنية شاملة في المنطقة.

وبذلك مولت فرنسا ودعمت عمليات عسكرية موريتانية في شمال مالي وهو ما يعبر عن نزعة أوروبية فرنسية نحو التدخل العسكري في مالي، خصوصا بعد عمليات الاختطاف التي تعرض لها الرعايا الأوروبيون الذين يحملون أجندات سياسية في المنطقة[2].

وتعمل فرنسا على تعزيز تواجدها في منطقة الساحل على عدة جبهات دولية أممية وإقليمية،وذلك من خلال تحفيز دول منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقياECOWAS،على نشر قوات عسكرية في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة، واحتواء الفوضى الأمنية في المنطقة.

في نفس السياق دفعت فرنسا بمجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 2056الصادر في 5جويلية 2012 حول الوضع في مالي، فقد طلبت مالي طلبا رسميا من الأمم المتحدة للتدخل الأجنبي في الشمال بعد فقدانها السيطرة على هذا الإقليم، ويظهر جليا التقارب بين باماكو ومنظمة ECOWASرغبة فرنسا الملحة في نشر قوات إفريقية قوامها 3300جندي من في شمال مالي بدعم مالي ولوجستي وتحت رقابة فرنسية[3].

فمالي اليوم يواجه أزمة حقيقية فيبدي رغبة في استعادة الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في الشمال وهذا عن طريق نشر قوات أجنبية، وفي نفس الوقت يريد مالي الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الجزائر التي ترفض أي تواجد عسكري أجنبي على حدودها،باعتبار الجزائر الدولة الإقليمية القادرة على التأثير بشكل رئيسي في الحرب على الإرهاب، واسترجاع الأمن والاستقرار عن طريق

(1)-كمال الزيات،"**قائد أفريكوم يؤكد أن واشنطن ترفض التواجد عسكريا في مالي**"،**القدس العربي**، 30 سبتمبر 2012.

(2)-International crisis group, « **Mali pour une action internationale résolue et concertée** », **Policy Briefing, Briefing Afrique**, N°90, Dakar, 24 septembre, 2012. P. 7.

(3)- Tisseron, **Op. Cit**., p. 1.

اعتماد الحل السياسي في شمال مالي،هذه الأخير أصبح يمثل عمق استراتيجي جديد للجزائر وتمكينها من دور الريادة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل[1].

إلا أنه وفي نهاية المطاف تمكنت فرنسا من التدخل عسكريا في مالي بمساعدة قوات إفريقية، وشنت هجومات على معاقل تنظيم القاعدة، وأعلن الرئيس الفرنسي بأنه تم القضاء على رؤوس تنظيم القاعدة، وبالتالي تحجيم دور التنظيم في المنطقة، بالرغم من ذلك يعتبر التنظيم هذا التراجع فرصة لإعادة جمع التموقع واختيار قيادة جديدة لتنظيم القاعدة من بين قادتها ممن تمرسوا على القتال في أفغانستان.

ثالثا :المقاربة الجزائرية لمواجهة الإرهاب في مالي

تعتبر الجزائر دولة محورية في شمال إفريقيا بحكم موقعها الجغرافي، ولديها رصيد في مكافحة الإرهاب يعود إلى بداية تسعينيات القرن الماضي، كما تجمعها علاقات حسن الجوار مع مالي وتحظى بثقة قبائل التوارق في مالي، وهذا نتيجة التداخل القبلي بين قبائل كل من مالي وقبائل الطوارق في الجزائر، إلا أن الجزائر ترفض أي تدخل مغربي في قضايا الأمن في الساحل باعتبار أن المغرب لا تعد من دول الساحل كون الصحراء الغربية هي أراض تحت الاحتلال المغربي،ومحل مساندة من طرف الجزائر[2].

فالحل حسب الجزائر هو اعتماد مقاربة شاملة تضم اعتماد مالي لخطط تنموية شاملة لجميع الأقاليم وتوزيع الثروة بشكل متساوي بين الشمال والجنوب، والتنسيق الأمني بين مالي ودول الجوار عن طريق دعم مالي بالسلاح وتدريب القوات المالية على مواجهة الجماعات الإسلامية، وفي هذا الإطار ترفض الجزائر رفضا قاطعا تدخل قوات أجنبية في مالي لحل الأزمة الإنسانية المتصاعدة، خصوصا تواجد قوات فرنسية جنوب حدودها، وهذا بفعل العداء التاريخي بين البلدين، كما رفضت الجزائر مطالب أمريكية بوضع قواعد عسكرية بعد تأسيس قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا سنة 2007 مهمتها الأساسية محاربة الإرهاب في إفريقيا،وهذا نتيجة حساسية الجزائريين الكبيرة من تواجد قوات أجنبية على أراضيهم نتيجة التجربة الاستعمارية الفرنسية الطويلة.

منذ 2004 التحقت الجزائر بكل من مالي والنيجر والتشاد في عمليات مشتركة ومناورات لمحاربة الإرهاب،وذاك بتقديم الخبرة والسلاح وكان ذلك تحت مراقبة أمريكية، كما ساهمت الجزائر سنة

(1)- International crisis group, **Op.Cit**., p. 7.

(2)-خالد عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص:115.

2005كعضو رئيسي في مبادرة دول الساحل في محاربة الإرهاب،التي ضمت دول الساحل وكل من موريتانيا ونيجيريا كأعضاء ملاحظة .

أما سنة 2010 فقامت الجزائر بتنفيذ مبادرة مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا بإنشاء مركز استعلامات مشترك في الجزائر العاصمة، وتأسيس قيادة أركان مشتركة للعملياتCEMOCومقرها تمنراست، وبالتالي تدعيم العلاقات الجزائرية المالية التي عرفت نوعا من الفتور في السابق.

وتعمل الجزائر من خلال هذه الخطوة قطع الطريق أمام أي مبادرات فرنسية نحو نشر قواتها في المنطقة لتعزيز نفوذها في شمال إفريقيا كونها قوى استعمارية سابقة تطمح في السيطرة على النفط واليورانيوم، وصد أي تدخل أمريكي أو أطلسي وإقامة قواعد عسكرية تشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري.

وتتمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا بالرغم من اختطاف دبلوماسيها في إقليم غاو من طرف الجماعات المسلحة، وتمسكا منها بمبدأ عدم دفع الفدية للخاطفين الذي يعتبر حسبها مصدرا رئيسا لتمويل العمليات الإرهابية، لكن الرأي العام الداخلي يشعر بالسخط على الحكومة في تعاملها مع ملف المختطفين،والذي يستدعي تحرك الجزائر نحو قبائل الطوارق في مالي والتوسط لدى الخاطفين لاسترداد الدبلوماسيين .

خلاصة واستنتاجات:

وفي الأخير يمكن القول أن العلاقات الأمنية بين حلف الشمال الأطلسي ودول المغرب العربي تراوح بين التجاذب والتنافر وهذا نتيجة غياب رؤية مشتركة واضحة حول أولويات التعاون بين الأمني المطلق والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والحوار الحضاري من منطق العلاقة رابح –رابح.

ويرجع هذا التذبذب في العلاقات المغاربية الأطلسية إلى جملة من العوامل أهمها :

التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية الكبيرة التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات الأمنية فيكل من ليبيا وتونس بالتحديد، تعتبر تهديدا على أمن الدول المغاربية، كما تمثل مشكل الصحراء الغربية وانتشار الجماعات الإرهابية في الصحراء الكبرى تهديدا على استقرار المنطقة.

مشكل قضية الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية)والانحياز المطلق لدول حلف الشمال الأطلسي لضمان أمن إسرائيل، يجعل من دول المغرب العربي تشكك في كل مبادرات كل من حلف الشمال الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي.

كما أن حالة مالي وعلى غرار دول الساحل الأكثر فقرا في العالم والتي تعاني من ندرة المياه والغذاء، وغياب الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية، وغياب الفعالية لدى الجهاز الحكومي، هذا بالرغم من كون المنطقة غنية بالموارد الطبيعية كالنفط واليورانيوم، وتمثل أسواقا كبيرة لسلع الدول الأجنبية.

تشكل المقاربة الأمنية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في العالم وفي منطقة المغرب العربي والساحل على الخصوص، خطرا محدقا بالمنطقة أو ما يسمى بأفغنة الساحل والدخول في حروب طويلة المدى، وتهديد المنطقة ككل، تجد الولايات المتحدة أن المقاربة الأمنية هي أفضل وسيلة وهذا لا لشيء سوى إقامة قواعد عسكرية والحصول على منابع نفط جديدة إضافة إلى منابع الشرق الأوسط الذي يعرف توترا كبيرا.

أما فرنسا فتسعى بجميع الوسائل والآليات سواء الأوروبية والأممية وحتى الإفريقية إلى إبقاء منطقة الساحل ضمن مناطق نفوذها،وعدم المساومة على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، واستخدام القوة العسكرية ودفع الفدية لاسترجاع المختطفين، وبيع الأسلحة للجماعات التي تخدم مصالحها .إلا أن الحرب في مالي وبحكم سهولة تحرك الجماعات الإرهابية قليلة العدد وخفيفة العتاد يصعب من عملية القضاء عليها، وبالتالي فالحرب على تنظيم القاعدة هي حرب طويلة الأمد لا يتحمل تكلفتها إلى دول المنطقة .

أما الجزائر فتواجه اليوم تحديات أمنية كبيرة على طول حدودها الطويلة مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا، وتجد صعوبة في مراقبتها نتيجة لضعف وعدم فعالية الأجهزة الأمنية لدول الجوار، هذا بالإضافة إلى تحديات التنمية وضغوط الجبهة الداخلية،وبين التمسك بمبادئ الشرعية الدولية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الاعتراف بالجماعات المسلحة الانفصالية في مالي،وكذلك تحقيق مصالحها الاستراتيجية كالاستثمارات الطاقوية في مالي، واسترجاع مختطفيها في المنطقة، وتؤكد الجزائر على المقاربة الشاملة التي تزاوج بين الأمن والتنمية للخروج من حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة، وهذا لا يكون إلا في إطار التعاون الإقليمي في إطار الاتحاد الإفريقي.